

مناهج النحاة العرب في التعليل النحوي

رشيد سهلي أستاذ محاضر
أستاذ جامعي ومسؤول فريق التكوين تخصص تعليمية
كلية الآداب واللغات والعلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم اللغة والأدب العربي جامعة تبسة

الملخص:

يمثل التعليل أصلاً من أصول النحو النظرية، وهو مسألة ترمي إلى الكشف عن القوانين المتحركة في اللغة، وتتقصى الأسباب التي تكمن وراء الظواهر اللغوية المطردة قصد تفسير النظام اللغوي والكشف عن المبادئ والقواعد المتحركة في بنائه، وهو ضرب من الاستدلال العقلي الذي يسعى إلى الوقوف على حكمة انتظام الجهاز النحوي وتقنين ظواهره المتنوعة. وتمثل العلل نظاماً من الأسباب يستتبطها النحوي أو يفترضها قصد الظفر بوجه حكمة النظام وتفهم القواعد المسيرة له.

Résumé

Les méthodes des grammairiens arabes dans la justification rationnelle la justification rationnelle est considérée comme l'une des principes théorique de la grammaire. Elle sert à découvrir les lois qui gèrent langue, en essayant de délimiter les causes de ses phénomènes linguistique systématiques, en vue d'expliquer le système de la langue et définir ses principes et ses règles. C'est une inférence rationnelle, qui vise à définir les secrets de l'organisation de la langue et à codifier ses différents phénomènes.

constituent tout un système de cause que «Les raisons (de grammaires) le grammairien devrait déduire ou supposer pour atteindre les divers secrets des système de la langue et d'en comprendre ses règles

إن التعليل ظاهرة تلازم التفكير النحوي في مختلف مراحله، بل تلازم اللغة ذاتها كما كشف عن ذلك الخليل بن أحمد إذ قال لقد: "نطق العرب على سجيبتها وطباعها وعرفت مواقع كلامها وقام في عقولها علله وإن لم ينقل ذلك عنها"⁽¹⁾.

ونسعى هنا إلى معالجة ظاهرة التعليل في النحو العربي من خلال رصد سيرورتها وملاحمها والكشف عن خصائصها وسماتها، ومناهج النحاة العرب فيها وقد نختزل دوافع هذه المعالجة في النقد والمقاربة،

1 - الزجاجة، الإيضاح في علل النحو، ص 66.

أما النقد فيكمن في تفنيد آراء من أخطأ فهم ظاهرة التعليل في التفكير النحوي إذ تعتبر أنّ "النظرة الصائبة لتحكم من غير تردد بأن جميع العلل والتعليلات زائفة لا تمت إلى العقل والواقع بصلة ما ولو كانت صلة واهية، وأن احترام ذلك العقل يفرض علينا نبذها وتطهير النحو منها"⁽¹⁾، وحاد عن الصواب في فهم مبادئ النظام النحوي، فأكد فساد التعليل وانتهى إلى أنه: "مشكلة تعد بحق من كبريات العيوب التي أفسدت النحو والتي تقوم دليلاً صارخاً على ما أصابه من البلاء.... شفاء للغة مما أصابها إلا بإهدار التعليلات....."⁽²⁾.

فهذا المقال هو اختلاف مع الأستاذ عباس حسن وردّ على أقواله ومواقفه المجانية وأحكامه الانطباعية التي تقتدر في أغلبها إلى الحجج العلمية، وهو نقد أيضاً لتلك المواقف التي حصرت مفهوم التعليل النحوي في إطار ضيق، فاعتبرت أنّ "اختلاف النحاة في العلة في اللغة دليل على خطأ منهجهم وتعارض بعضهم مع بعض... ولو لجأ النحاة إلى العرف فاعتبروه مصدراً وحيداً للغة لما اضطروا إلى انتحال العلل ثم الدفاع عن ذلك الانتحال في ما بعد"⁽³⁾، وهو الأمر الذي أدّى بمهدي المخزومي وإبراهيم أنيس وتمام حسّان وغيرهم⁽⁴⁾ إلى إنكار التعليل، فإنكار العمل النحوي وانتهوا بذلك إلى "بيان فساد التعليل الذي هو أصل العامل"⁽⁵⁾.

وأما المقاربة فهي محاولة إقامة الدليل على أهمية حضور التعليل في النحو العربي والنظر في كيفية انتظام العلل في اللغة، وتتّزل هذه المقاربة في إطار المحاولات الحديثة لإعادة النظر في مفهوم العلة وتقضي إشكالاتها وفق قراءة متجددة للتراث النحوي، وتكمن في محاولة رصد مفهوم التعليل في مراحل المتباينة ووقوف على إشكالاته، فهو بحث في اتجاه التعليل في النحو العربي ورصد لتطوّر المفهوم من مرحلة إلى أخرى، ويمكن أن نلمس في هذا التطوّر ثلاث مراحل أساسية شكّلت ملامح التعليل ووسمت فلسفته "مرحلة النشأة

1- حسن، اللغة والنحويين القديم والحديث، ص: 158.

2- حسن، اللغة والنحويين القديم والحديث، ص: 159.

3- المرجع نفسه، ص: 48.

4- فصل الأستاذ عبد القادر المهيري القول في هذه المسألة، وأشار إلى منكري التعليل النحوي بدعوى التبسيط والتوضيح والذين احتجوا بكتاب الزيد على النحاة لأبن مضاء القرطبي قائلاً: "وكان الذين يتذمرون من المادة النحوية ولا يبادرون إلى تطويرها ينتظرون ارتفاع صوت من التراث يطلق لهم عنان التجديد والتبسيط"، (المهيري، 1993، ص: 139).

5- تمام حسّان، اللغة بين المعيارية والوصفية، ص: 52.

فالتأصيل فالتصنيف، وتتميز كل مرحلة منها بخصائص محدّدة من حيث المنطلقات التي نشأت عنها والأسس التي قامت عليها والنتائج التي أفضت إليها، ونسعى هنا إلى تحليل كلّ مرحلة من هذه المراحل عسانا نظفر بلمحة تأليقية تقارب اتجاه التعليل في النحو العربي.

1- مرحلة النشأة: الأشكال التعليلية الأولى

لقد تبلورت معالم النشاط اللغويّ عبر العصور، وإذا كنّا لا نملك وثيقة نهائية تكشف بدقة عن سمات المرحلة الأولى لنشأة النحو العربيّ وتحدّد بواذر ظهوره فإنّنا يمكن أن نستند إلى مصدرين أساسيين في محاولة رصدنا لظاهرة التعليل: أولهما كتب الطبقات والتراجم لاحتوائها على بعض الأخبار والإشارات التي قد تساعدنا على الظفر بضالّتنا، وثانيهما كتاب سيبويه بوصفه وثيقة تحيل على ضروب التفكير النحويّ السابق له، فتكشف عن بعض آراء الرواد من النحاة. ويبدو التعليل -في ما عثرنا عليه- نشاطاً لا يمكن تجاهله فقد عرف عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي بأنّه "أول من علّل النحو"⁽¹⁾ وهو "أول من بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل"⁽²⁾ وشرح العلل هو تجاوز لظاهر الأمور من قواعد ومعطيات مباشرة بحثاً عن الأسباب الكامنة وراء المطرّد والمتعدّد والمختلف ويذكر الزبيدي أنّ "الخليل بن أحمد استنبط من علل النحو ما لم يستنبط أحد وما لم يسبق إليه سابق"⁽³⁾، فقد كان "الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النحو وتعليه"⁽⁴⁾ ويذكر صاحب النزهة أيضاً أنّ "علي الأحمر مؤدّب الأمين كان متقدّماً على القراء في حياة الكسائي لجودة قريحته وتقدّمه في علل النحو ومقاييس التصريف"⁽⁵⁾ وأنّ "أبا جعفر بن قادم حسن النظر في العلل"⁽⁶⁾.

وتؤكّد مصادرنا أنّ هؤلاء النحاة الأوائل عرفوا القياس والتعليل، فيونس بن حبيب "كانت له مذاهب وأقيسة تقرّد بها"⁽⁷⁾، وروي الأنباري في نزهته عن الأصمعي قوله: "سمعت أعريباً يقول فلان

1- الأنباري، نزهة الألباء، ص: 23.

2- الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص: 25.

3- المصدر نفسه، ص: 43.

4- الأنباري، نزهة الألباء، ص: 45.

5- المصدر نفسه، ص: 97.

6- المصدر نفسه، ص: 146.

7- المصدر نفسه، ص: 60.

لغوب جاءته كتابي فاحتقرها: قال: فقلته: أنقول جاءته كتابي؟ فقال: أليس بصحيفة؟ فحمله على المعنى، وقد جاء ذلك كثيرا في كلامهم⁽¹⁾، والحمل على المعنى⁽²⁾ علة مشابهة، فالصناعة الإعرابية عموما تعتمد على ركنين هما اللفظ والمعنى، وحمل ركن على آخر يسوّغ أحكاما ويفسر ظواهر لغوية ومعطيات إعرابية، فكان علة نحوية.

وقد لا تفصح هذه الإشارات بوضوح عن طبيعة التعليل في تلك المرحلة الأولى لكنها تشير دون شك إلى حضور العلة وتكشف عن وجه من وجوه النشاط التعليلي آنذاك. فما "الحمل على المعنى" إلا ضرب من ضروب العلة وقد "كان عيسى (وهو عيسى بن عمر" من رواد النحو أيضا) يقول: أدخلوا الأول فالأول لأنّ معناه ليدخل فحمله على المعنى"⁽³⁾.

يبدو إذن أنّ طبيعة النشاط التعليلي لم تكن آنذاك ناضجة ومكتملة ولا نملك بعد وثائق تدل على ذلك، فاخترنا وسم تلك المرحلة بالأشكال التعليلية الأولى، وقد نفترض أنّ طبيعة التعليل لم تكن ناضجة ولا مكتملة لسببين:

يتمثل السبب الأول في أنّ النّحاة الأوائل يبدو أنّهم شغلوا بملاحظة التراكيب اللغوية والأحكام النحوية والظواهر الإعرابية وهو ما وُلد لديهم ميلا طبيعيا لتفسير تلك الظواهر المتواترة ويتمثل السبب الثاني في أنّ هؤلاء الروّاد اهتموا بتفعيد ظواهر اللغة أكثر من اهتمامهم بتعليلها فقد كان الهدف الأساسي من التفكير النحوي - كما تكشف عن ذلك كتب الطبقات - متمثلا في تعلم اللغة العربية قصد حماية النص

1- الأنباري، نزهة الألباء، ص: 38.

2- والحمل على... متواترة في سياقات الكتاب والحمل مفهوم نجده جاريا على المعنى والموضع والتنظير والتقيض وغير هذا من العلاقات النحوية، وحكم الحمل ناتج عن القياس التعليلي وهو يقتضي أربعة عناصر: المقيس عليه والمقيس ثم القرينة الجامعة بينهما والحكم الناتج. فالحمل على... قد تمثل عملية تفسيرية مقترنة بالقياس بل قد تكون صورة مصغرة منه.

و- الحمل على المعنى - نظرية أفرد لها ابن جني حيزا مستقلا في الخصائص، ج 02، ص 411، فأفاض في الشرح والتمثيل وأكد أن الحمل على المعنى واسع في هذه اللغة جدا (الخصائص، ج 02، ص: 423) وعرفها بقوله: "اعلم أن هذا الشرح غور من العربية بعيد ومذهب نازح فسيح قد ورد بها لقرآن وفصيح الكلام منثورا ومنظوما كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصوير معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا..." (الخصائص، ج 02، ص: 411). يقول ابن الأنباري في الإنصاف وأسرار العربية، ج 02، ص: 511: "والحمل على اللفظ والمعنى أملى من الحمل على المعنى دون اللفظ وجري الكلام على المعنى الواحد أولى من التنقل من معنى إلى معنى وكان الأساس هو الحمل على اللفظ والمعنى ثم الحمل على المعنى".

3- سيبويه، الكتاب، ج 1، ص: 199.

القرآني من ظاهرة اللحن وهو الأمر الذي استلزم التفكير في وسائل التعليم والتلقين، فكان رصد القواعد والضوابط التي ترجع إلى المعرفة النحوية حلاً ناجحاً يحمل بداخله محاولة تقنين وتقعيد للظواهر اللغوية. لذلك طغت على مرحلة النشأة هذه ملامح التقعيد أكثر من التعليل. وخالصة القول إن النحاة الأوائل حاولوا دراسة الظواهر اللغوية فوضعوا القواعد وحددوا الأحكام ووقفوا على الخصائص المشتركة فحاولوا تبرير القواعد فنشأ بذلك التعليل. ويبدو أن هذه النشأة تعود إلى طبيعة التفكير اللغوي في حد ذاته "فالنحو علم قياسي... ولا يقبل إلا ببراهين وحجج"⁽¹⁾، فكان نشأة النحو هي نشأة التعليل في الآن ذاته "فالعرب نطقت على سجيتهما وقام في عقولها علله"⁽²⁾، والتعليل هو استدلال عقلي وبحث في الأسباب الكامنة وتفسير المطرد من الظواهر والمعطيات، فهو مستتبط من اللغة ذاتها لا مأخوذ من علوم الدين والكلام والفلسفة، لذلك فإننا نفد قول من يدعي أن نشأة العلة كانت بتأثير من الفقه والكلام وأن "النحو تأثر بعلوم الدين والكلام فاستمد منها رغبة البحث عن العلة وأسلوب النظر فيها"⁽³⁾.

وندحض رأي من يزعم أن العلة في التفكير التحوي "مقتبسة من التفكير الفلسفي"⁽⁴⁾، وأن "تأثر النحويين كان أبعد في موضوع العلة منه في غيره"⁽⁵⁾، فقضية التأثير والتأثير اتضحت في مرحلة موالية، فلا نعدم حضورها في القرن الرابع الهجري، ولكننا نؤكد أن نشأة التفكير في العلة كانت ملازمة لنشأة التفكير في قواعد اللغة في حد ذاتها.

يبدو أن التعليل أتصل في مرحلته الأولى بتبرير القواعد وتسوية الأحكام فأنسم بسمتين أساسيتين حددتا إطاره ووضحتا معالمه، تتمثل السمة الأولى في أن التعليل كان مرتبطاً بتبرير القواعد وتفسير الظواهر وكان الأهم هو التقعيد فوجهوا جهودهم نحوه وظلّ التعليل على هامش تلك الظواهر فهو تفسير لها وبحث في الأسباب الكامنة وكان التعليل كان خدمة للقواعد ومساراً لصحتها، أما السمة الثانية فتتصل بمجال التعليل في حد ذاته فهو وقوف عند النصوص اللغوية وتعليل لها وتبرير لخصائصها وتفسير لظواهرها واكتفاء بالسماع دون

1- الزجاجة، الإيضاح، ص: 41.

2- المصدر نفسه، ص: 66.

3- الميارك، العلة النحوية ونشأتها، ص: 51.

4- المرجع نفسه، ص: 69.

5- المرجع نفسه، ص: 98.

التأويل والإفترض. ويتجلى ذلك في نقل شواهد سمعوها، والاكتفاء بها، فقد "زعم عيسى أن بعض العرب ينشدون....."(1). وزعم أبو الخطاب (أي الأخفش) "أنه سمع قوما من العرب ينشدون....."(2) "وحدثنا أبو الخطاب أنه سمع من العرب..."(3) فقد كان النشاط التعليلي في مرحلة النشأة مرتبطا بتفسير القواعد اللغوية نفسها ومسوغا للأحكام التحويلية فلم يكن ينظر إلى اللغة كنظام فيعمل مبادئه بقدر ما كان ينظر إلى جزئياته. وبذلك نفسر غياب الافتراض لأنه بحث في ما قيل وما يقال أساسا وإقصاء لما يمكن أن يقال. فلم يكن التعليل الهدف المنشود من النشاط اللغوي في مرحلته الأولى بل كان التقعيد للظواهر اللغوية هو الهدف الأساسي وكان الغاية الرئيسية في مرحلة النشأة تتسم بضرب من "التعليمية". ثم إن التعليل يتخذ وجهة جديدة فينتقل من مرحلة النشأة إلى مرحلة التأصيل ومن تعليل الظواهر اللغوية إلى تعليل النظام التحويلي، ومن إرساء الأشكال التعليلية الأولى إلى إرساء جهاز تعليلي تفسيري مع الخليل وسيبويه.

2- مرحلة التأصيل: التعليل جهاز استدلال تفسيري

هي مرحلة يسجل ملامحها الكتاب بما يحتويه من آراء سيبويه والخليل وهي مرحلة تحيل على تغير في مفهوم التعليل، ويمثل الكتاب النص التأسيسي في النحو العربي، وهو أقدم أثر نحوي مسجل وصل إلينا، ونشير إلى أن أغلب المادة التي ضبطت في كتاب سيبويه إنما ترجع إلى الخليل، فقد ترك الخليل رسالة نحوية تكاد تكون مكتملة، ويمكن أن يكون الكتاب وثيقة لنحو الخليل، فالخليل بأقواله وآرائه لا يكاد يخلو باب من ذكره وسيبويه هو إرث المادة التحويلية والمستفيد من عقل الخليل والمسجل بصورة تكاد تكون نهائية لملامح النحو في عصره. إذن نعتمد الكتاب مصدرا يكشف عن خصائص ظاهرة التعليل في مرحلة اكتملت فيها مرحلة التقعيد أو كادت، وهو الأمر الذي سيدفع الحاجة إلى الاتجاه وجهة جديدة تسعى إلى البحث في أسباب حكمة النظام والتفكير في أسسه وثوابته وتقصى علله لذلك سينقلون من تبرير القواعد وتعليلها إلى تعليل ما هو موجود في اللغة ومقتن في

1- سيبويه، الكتاب، ج 1، ص: 85.

2- المصدر نفسه، ج 1، ص: 103.

3- المصدر نفسه، ج 1، ص: 126.

القواعد معا. بقول الخليل: "... دار محكمة البناء....." ونستنتج من نصّ الخليل أنّ العناية بالعلل لم تكن مقتصرة على عصر الخليل بل إنّها تجاوزت ذلك الطّور ونشأ حولها جدل تناول وجاهة هذا النوع من العمل النّحويّ وسداد التّفكير فيه، كما أنّه يتضمّن تلميحاً إلى غاية النّحويّ من التّعليل، فالّتلّيل يبدو هنا سعياً إلى وضع تفسير شامل لنظام اللّغة ومثل الدّار الذي ضرب به الخليل في كلامه يوضّح إلى حدّ ما تصوّره للغة واعتباره لها صرحاً متكامل العناصر ومتناسك الأجزاء لكلّ قسم من أقسامه غاية، ولكل عنصر من عناصره سبب وهدف. ويبدو أنّ التّعليل ظاهرة مستقرّة في الكتاب تتردّد في كلّ باب أو تكاد. فإذا حاولنا تصنيفها قسّمناها إلى ضربين، تعليل صرقيّ وتعليل إعرابيّ وظيفيّ ويندرج في الضّرب الأوّل تعليل الطّواهر الصّوتيّة كقوله في "باب التّرخيم" و"التّرخيم حذف أو آخر الأسماء تخفيفاً"⁽¹⁾، والعلّة هنا هي علّة التّخفيف، وبها يفسّر بعض الصّيغ الصّرفيّة فيقول في باب الإضافة إلى فعيل: "وفعل من بنات الياء والواو والتي الياءات والواوات لا ما تهن وما كان في اللفظ بمنزلة تهن" مفسّراً التّسبة إلى بعض الأسماء مثل "عدي" "قصي"، فالنّسبة إلى هذه الأسماء تكون "عدويّ" و"قصويّ"، وتعليله لإبدال الياء واوا وهو اجتتاب النّقل الناتج عن تتابع أربع ياءات في الاسم الواحد، "وذلك أنّهم كرهوا أنّ تتوالى في الاسم أربع ياءات فحذفوا الياء الزّائدة التي حذفوها من سليم وتقيف حيث استنقلوا هذه الياءات فأبدلوا الواو من الياء"⁽²⁾. ويعلل صاحب الكتاب الأحكام الصّرفيّة والصّيغيّة فينصّل حينئذ المنهج التّفسيريّ التّعليليّ بمختلف أبواب الصّرف في الكتاب فيشمل الأصوات والأوزان والمعاني المقوليّة.

أمّا الضّرب الثّاني فينصّل بتعليل المعاني الوظيفيّة فتتواتر العلل التي تسعى إلى تفسير الطّواهر الإعرابيّة المتّصلة بالمعاني الوظيفيّة وتعليل أحكامها ومقولاتها حتى يكاد يكون كلّ الكتاب في تعليل النّظام اللّغويّ. فبدءاً من "باب مجاري أو آخر الكلم في العربيّة" تطالعنا علّة الحقّة والنّقل وعلّة الأصالة والفرعيّة يقول: "اعلم أنّ بعض الكلام أنقل من بعض فالأفعال أثقل من الأسماء لأنّ الأسماء هي الأولى...."⁽³⁾ ومن المبادئ اعتبار المذكر هو الأوّل والثّانيّ خارج منه والنّكرة هي

1- سيبويه، الكتاب، ج 2، ص: 239.

2- المصدر نفسه، ج 3، ص: 344.

3- المصدر نفسه، ج 1، ص: 22، 19.

الأولى والمعرفة هي الثانية والواحد هو الأول وهو الأشدّ تمكنا من التثنية والجمع.

وتكوّن هذه التثنيات ما يعرف بعلة الأصل والفرع، ولا نجد في الكتاب تصريحا بأصناف العلل وإنّما هو سعي إلى تفسير مجموعة من الظواهر اللغوية الصرقية والإعرابية، يقول صاحب الكتاب: "اعلم أنّ النكرة أخفّ عليهم من المعرفة، وهي أشدّ تمكنا لأنّ النكرة أول ثم يدخل عليها ما تعرف به" (1).

ونشير هنا إلى أنّ صاحب الكتاب لم يقدّم تصنيفا صريحا للعلل بل كان ضمنيا واردا في عرضه لقضايا الإعراب؛ فالكتاب لم يصنّف العلل وإنّما كانت العلل تفسيرا للظواهر اللغوية، وقد تتداخل أنواع العلل في الباب الواحد وتتضافر في الظاهرة الواحدة لتخرج القاعدة مخرجا مقبولا لتفسير الحكم النحوي، وكأنه لا يقنع بضرب واحد من التفسير للظاهرة اللغوية فيدعم تبريره الأول بعلة أخرى. وتنتشر العلل النحوية في الكتاب على شاكلتين: صريحة وضمنية، وتتخذ طبيعتها نمطين: العلة موضوع والعلة منهج، ونقصد بالعلة موضوعا ذلك السبب الكامن وراء الظاهرة اللغوية وبه يتمّ تفهّم نظام المبادئ والقواعد وتفسير الأحكام والمقولات والمسائل الإعرابية.

ونقصد بالعلة منهجا أمرين الأول يتصل بهيكله الكتاب ونظام تبويبه، والثاني يتصل بجهاز تعليلي يفسر النظام اللغوي ومعطياته ويفتّن الظواهر المتنوعة وكأنّه منهج في التفسير، فقد نجد في أغلب العلل مسالك متشابهة وعناصر ثابتة في عملية التجريد والاستنباط، وقد تضيف محاولة الربط بين مختلف مسالك التعليل إلى إيجاد ضرب من الخيط الناظم لأنواع العلل التي تجتمع في مجالات تفسير الظاهرة النحوية الواحدة، فالعلل توجد في مناهج العمل القياسي التفسيري في نسق واحد، وكأنّها محكومة بمنطق طبيعي داخلي ينبع من خصائص المعطيات وما تقوم عليه من ضوابط وثوابت وأصول. ومن هذا المنطلق افترضنا حضور آلية كبرى متحركة في هذه الأشكال التعليلية، تمثل هذه الآليات مبدءا يمكن أن تنشّد إليه علل الكتاب، وقد نفترض وجود مبدءا تعليلي غايته تفهّم الظواهر النحوية وتفسير النظام اللغوي والتحكّم في إجراءاته المجردة والبحث عن المشترك في العلل النحوية وهو ما قد يمثل أساس الجهاز التعليلي. فمجالات التعليل النحوي هي كلّ مستويات النظام اللغوي من ظواهر صوتية وصرفية وإعرابية،

1 - سيبويه، الكتاب، ج 1، ص: 22، ج 3، ص 241.

وتتعدد العلل في الكتاب وتتصل بكلّ مستويات النظام اللغويّ، وتشمل ظواهر إعرابية، وتسوّغ أحكاماً نحويّة، لذلك فإنّه يمكن اختزالها في علل أنماط هي دوائر يمكن أن تندرج فيها علل مختلفة تقوم على مشابهة ما.

وخلاصة القول ههنا إنّ العلة النحويّة في هذه المرحلة اتّسمت بسمتين أساسيتين، أمّا الأولى فتتصل بمجال التعليل إذ لم يعد مقتصرًا على مستوى دون آخر أو متّصلاً بجزئية دون أخرى، فلم يعد مجرد بحث في كوامن القواعد النحويّة الثابتة ولا تبريراً للمشترك من الظواهر اللغويّة المنجزة، بل شمل كلّ معطيات النظام وحاول تفسير كلّ الظواهر اللغويّة الموجودة والمفترضة، لذلك لازم التعليل كلّ أبواب النحو في الكتاب فلا يكاد يخلو باب من استقصاء العلل بشكل صريح أو ضمنيّ فكان كتاب سيبويه شكلنة محضة في العلل وفلسفة الأصول النظرية ورصد المبادئ المتحكّمة وفي بنية اللغة.

أصبح التعليل بهذا المفهوم وفي هذه المرحلة جهازاً يهدف إلى تفسير متناسق لمعطيات جزئية في ظاهرها متباعدة في شكلها، ولم تعد العلل مجرد تبرير لاستعمالات مفردة أو ظواهر محدودة ولا تفسيراً لما يبدو مستعصياً عن التفسير، بل قد تهدف إلى وضع جهاز تفسيري غايته الكشف عن سمات النظام اللغويّ. ويبدو أنّ "التعليل النحويّ يتضمّن من المبادئ التفسيرية العامة ما يكون مقومات لنظرة شاملة تستوعب أكثر ما يمكن من الظواهر وتسمح بتجاوز شتات المعطيات الجزئية للسيطرة عليها حسب جهاز تفسيري متماسك العناصر".⁽¹⁾

ويهدف التعليل إلى تفهم بنية اللغة العربية وعقلنة نظامها، والتعليل - بشكله الحاضر في الكتاب - يمثل عتبة انتقال من التّقييد إلى التّأصيل، ونقصد بالتّقييد: "تلك الضوابط التي يستتبطها النحويّ من استعمالات الناس للغة بحصر الثوابت فيها وغضّ الطرف عمّا هو عرضيّ ظرفيّ ليس ضامناً للتبليغ في كلّ الحالات، ومن هنا كان التّقييد رهين الاستعمال صادراً عنه موقراً لأسباب الكلام ومقاييسه، ممكناً من دليل يقتدى به ومرجعاً يحتكم إليه ونموذجاً منظرًا يقيس عليه عن وعي أو عن غير وعي"⁽²⁾.

وأما التّأصيل فهو السّعي إلى تجاوز ظاهر الأمور وواقع الاستعمال بحثاً عن اندراجهما في نظام متكامل رغم اختلاف معطياته، متماسك

1- المهيري، التعليل ونظام اللغة، ص: 129.

2- المهيري، التعليل ونظام اللغة، ص: 131.

رغم تنوّع مكوناته، أو محاولة لوضع جهاز تفسيري نظري يعقلن ما قد يبدو فوضوياً ويرجع ما هو في واقعه استعمالات فردية في مقامات متباينة ولأعراض مختلفة إلى نمط موحد يفي بكلّ كلام مهما كانت دواعيه وغاياته ومهما كان مجال تصرف المتكلم فيه⁽¹⁾. وإذا كان التأسيس لا مفرّ فيه من التأويل والافتراض أحياناً فإنّ التّقييد لا يكون إلاّ بالاعتماد على ما هو ملموس في الكلام يمكن التّدليل عليه بما يوقّره الاستعمال ويرغب فيه عمّا لا يؤيّد الظواهر الواضحة للعيان والأذان.... فالتّقييد له صبغة عملية ووجهاته في نجاعته ونجاعته في توفير أبسط الضوابط وأيسر المقاييس تسهيلاً على متعلمي اللغة ومستعمليها واجتناباً لإعمالهم الفكر في ممارسة الكلام بسلاسة ينتظر منها أن تكون شبه آلية فلا يشغل المتكلم باله بماهية ما يستعمل ولا يكلف نفسه البحث عن علاقة ما يستعمل بمنظومة اللغة ولا عن سرّ وجوده على حالة أو بنية معينة⁽²⁾.

وبهذا الشكل يبدو أننا انتقلنا من تعليل الظواهر إلى تعليل النّظام وهو ما سيسم طبيعة التّعليل في هذه المرحلة، فقد تحوّل التّعليل بهذا الشكل إلى جهاز في حد ذاته وكأنا إزاء نظامين متلازمين: نظام نحويّ يتضمّن بالقوة وفي الوقت ذاته - نظاماً تعليلياً نخّار وسمه بالنّظام التّفسيريّ لأنّه ضرب من الاستدلال العقليّ والتّفسير المنطقيّ للنّظام النّحويّ. وهذه المرحلة تمثّل انتقالاً من النّشأة إلى التّأصيل، ومن التّفكير والتّضمين إلى الإرساء والتّصريح، وهي مرحلة تأصيل ونضج في تقديرنا لأنّ المرحلة الموالية ستسجّل انتقالاً من التّأصيل إلى التّصنيف، وقد نزع ههنا أنّ عملية التّصنيف لا يمكن أن تكون إلاّ بعد حالة الاكتمال، وكأنا في الكتاب نقف على صورة جهاز تعليليّ مكتمل وكلّ ما سيكتب بعده سيكون من باب الشّرح والتّفصيل والتصنيف وفلسفة التّعليل، إذ يرى البعض أنّ ما جاء بعد سيبويه كان ضرباً من الدّوران على أصول التّعليل المرسومة بصورة تكاد تكون نهائية في الكتاب.

إذن يبدو الكتاب كلّه تعليلاً وتفهماً لنظام اللغة وتفسيراً للمعطيات النّحويّة، فقد أنجز صاحب الكتاب عملاً تفسيريّاً في الإعراب، وحاول الكشف عن الجهاز التّعليليّ المتحكّم في نظام اللغة، فقدم العلل في تفسيره للظواهر الإعرابية، وهو منوال تعليليّ نحويّ قد يمثّل نموذجاً

1- المرجع نفسه، ص: 131

2- المرجع نفسه، ص: 132.

من سعي النّحاة إلى تفهّم النّظام اللّغويّ ورصد المبادئ والقواعد المتحكّمة في بنائه. ويمثّل سيبويه نهاية لمرحلة الرّيادة من جهة وتوتّيجا لها من جهة أخرى، وهو بداية لمرحلة يظهر فيها التّفكير المجرّد في اللّغة في مظاهر راقية من التّفكير وهذه المرحلة ستكون موسومة بفلسفة عميقة للأصول والعلل النّحويّة.

3- مرحلة التصنيف: من التّأصيل إلى فلسفة التعليل

لئن ارتبط التعليل في مرحلته الأولى بالتّقييد والتّقنين للظواهر اللّغويّة والتّفكير والتّبرير لمبادئها فإنّه انتقل في مرحلة ثانية إلى محاولة النّظر الكلّي في مبادئ النّظام النّحويّ، ولكّنه ظلّ مع ذلك ملتزما بالوقوف عند مرحلة التّبرير لما تفرضه الظواهر اللّغويّة والتّسوية لما تقرّره القواعد النّحويّة، أمّا في هذه المرحلة فإنّه انتقل إلى طور جديد لم تعد وظيفته تقتصر على تبرير ما يوجد ولم يظلّ مقيّدا باللّغة وظواهرها وملتزما بالنّحو وقواعده، وإنّما انطلق من أسر هذه القيود ليفترض ما يشاء من الظواهر ثم يبني عليها ما يريد من القواعد. وبهذا تتقلب العلاقة بين التعليل والتّقييد، فبعد أن كان التّقييد هو الهدف والتعليل ليس إلّا تبريرا لأحكامه المقرّرة وظواهره المعبّرة، أصبح تلمس العلل هدفا رئيسيا في البحث النّحويّ، وبعد أن كان متّصلا بالأحكام النّحويّة نراه يفرد بالتأليف ويخصّ بالكتب، فقد كثرت المصنّفات التي اتخذت من العلّة موضوعا مستقلا لها وتناولتها بشكل نظري مجرّد ووسمت بها الكتب نفسها وأصبح البحث عن العلل واستقصائها هاجس نّحاة تلك المرحلة، فكتب ابن جنّي فصلا خاصا ردّ فيه على من اعتقد فساد علل النّحويّين⁽¹⁾.

واعتبر السيوطي أنّ منكري التعليل من "غفلة العوام" ويبدو أنّ هذه المرحلة كانت وليدة عوامل عديدة أهمّها انفتاح الفكر العربيّ على الفكر الإنسانيّ بشكل عامّ، وازدهار النّقل المعرفي، واستفادة النّحو العربيّ من الفلسفة اليونانية⁽²⁾. ويبدو أنّ العلّة بدءا من القرن الرابع

1- الخصائص، ج 1، ص: 184.

2- نستدل على ذلك بإشكال حضور التصور المنطقي في إيضاح الزجّاجي على سبيل المثال - وشأن لاحق في ذلك لا يختلف عنهم وذلك من خلا أمرين: يكمن الأول في تواتر مصطلحات فلسفيّة من قبيل الحد والجوهر والعرض..... ويتمثل الثاني في طرق الاستدلال في حد ذاتها فيقول مستنكرا اعتبار الاسم صوتا موضعا دالا بإتقان على معنى مقرون بزمان "وليس هذا من ألفاظ النّحويّين (الإيضاح ص: 48) ويبين أنّ هذا الإنكار هو من زاوية نحويّة لأنّ ذلك الحد صحيح لأنّ غرضهم غير غرضنا، ومغزاهم غير مغزانا وهو عندنا على أوضاع المنطقيين ومذهبهم غير صحيح

الهجري كانت خاضعة لتأثير المنطق والفقه والكلام بكثير من خصائصها.

ويعتبر إيضاح الزجّاجي أول كتاب نظري اتخذ العلل النحويّة موضوعاً له وعنواناً لمؤلفه، في ما وصلنا، وفي ما أعلن هو ذاته في مقدّمة كتابه، فقد ذكر أنّه أول من كتب في علل النحو وأنّه لم يسبق إلى التّصنيف في هذا الموضوع "ولم أر كتاباً إلى هذه الغاية مفرداً في علل النحو مستوعباً فيها جميعها وإنّما يذكر في الكتب بعقب الأصول الشّيء اليسر منها مع خلوّ أكثرها منها"⁽¹⁾. لذلك أفرد العلل بالتأليف والتّصنيف فقسمها إلى ثلاثة ضروب "علل تعليميّة وعلل قياسية وعلل جدليّة نظريّة"⁽²⁾ أمّا العلل التّعليميّة فهي التي تصف الظواهر وتفسّر أحكامها، فهي في جوهرها تفسير للواقع اللّغويّ تقف عنده لا تتجاوزه لأنّ غايتها التّوصّل إلى معرفة كلام العرب فحسب دون محاولة افتراض ما يخالف الواقع اللّغويّ، وهي علل تفيد حكماً نحويّاً، فيقال زيد مرفوع لأنّه فاعل، وكأنّ الدافع إليها رغبة في تبسيط القواعد النّحويّة يقول الزّجّاجي: "هي التي يتوصّل بها إلى تعلم كلام العرب وهي علّة ظاهرة قريبة المنال لا تمثّل موضع اختلاف بين النّحاة بل ليست موضع التّباس حتّى تحتاج إلى كشف وتبيين ومثال ذلك يقول الزّجّاجي في تعليل ورفع الفاعل "لأنّه فاعل اشتغل فعله به فرفعه"⁽³⁾ أمّا العلل القياسية فتبدأ من الواقع اللّغويّ لتتجاوزه في محاولتها طرد الأحكام وهي محاولة للربط بين الظواهر المختلفة فلا تصف الواقع اللّغويّ ولا تكتفي به بل تقوم على الافتراض والقياس، يقول الزّجّاجي: "أمّا العلّة القياسية فإنّ يقال لمن قال: "نصبت زيدا بأنّ في قوله: إنّ زيدا قائم، ولم يجب أن تنصب إنّ الاسم؟"، فالجواب في ذلك أن يقول لأنّها وأخواتها ضارعت الفعل المتعديّ إلى مفعول، فحملت عليه فأعملت إعماله لما ضارعتّه"⁽⁴⁾، فهي العلّة التي يكون فيها القياس سبباً في حمل كلام على آخر أو إلحاق بناء بآخر لمشابهة بينهما.

أمّا العلل الجدليّة فتبدأ من العلل ذاتها لتدلّ على صحّتها وتقوم أساساً على الافتراض فتتطّلق منه لا من الواقع فلا تصف الظواهر اللّغويّة

لأنّه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء لأنّ من الحروف ما يدلّ على معنى دلالة غير مقرونة بزمان نحو إن ولكن وما شبه ذلك: الإيضاح، ص: 48.

1- مقدّمة الإيضاح.

2- المصدر نفسه، ص: 64.

3- الإيضاح، ص: 64.

4- المصدر نفسه، ص: 64.

ولا تحاول الربط بين شتات المعطيات، ولكنها تبدأ بالتعليل لهذه العلة معتمدة في ذلك على ضرب من الاستدلال العقلي المنطقي، وإذا كان الدافع إليها محاولة منطقة الظواهر والقواعد والعلل جميعاً فإن غايتها تبدو على الأرجح نزوع إلى ضرب من التفكير المجرد في اللغة وبحث نظري في قوانينها، من هذا المنطق فإذا كانت العلة التعليمية تقف عند الوصف والتفسير للواقع اللغوي فإن العلتين القياسية والجدلية مثلتا موطن ثراء التعليل النحوي، ذلك أنهما ترتبطان بالنظر العقلي والافتراض الرياضي والاستدلال المنطقي والبحث الفكري المجرد دون اكتفاء بالوصف المباشر للواقع اللغوي. وقد وسم ابن مضاء القرطبي في الردّ على النحاة في مرحلة لاحقة العلة التعليمية بالعلل الأولى، واعتبر أن غايتها تلقين القواعد لحفظها والتأكد منها قصد استعمال اللغة استعمالاً سليماً، ووسم العلة القياسية بالعلل الثانوية، والعلل الجدلية بالعلل الثالث، وقبل العلة الأولى ولكنه أنكر القول بالعلل الثانوية والثالث وسنفضّل القول في موقفه لاحقاً.

يبدو أن علة تقسيم الزجّاجي للعلل على هذا النحو غائية تبحث عن غاية التعليل النحوي فينخذ التعليل بهذه الشاكلة منحى جديداً في هذه المرحلة يصبح معه تلمس العلة هدفاً رئيسياً في البحث النحوي، ولم يعد الأمر يقتصر على تعليل الأصول فحسب بل أضحي بهذا التصور فلسفة عميقة تنتزل في إطار معرفي مخصوص أتم بتفاعل العلوم وتداخل المعارف، ونلاحظ إذن أن التعليل أصبح يهدف إلى غايتين أولاً الربط بين الأحكام والعلل وبناء الأحكام على العلة، وجعل العلة سبباً في اطراد الأحكام واتساق الظواهر. وثانيتها التنسيق بين العلة النحوية وجعلها نظاماً متناسقاً يمثل جهازاً استدلالياً يكشف عن تناسق النظام النحوي وانسجام مكوناته.

ويفصح إيضاح الزجّاجي عن تغييرات جذرية وسمت التعليل النحوي وتشمل وجهتين: مجالاته ومنهجه. أما المجالات فتظهر في نشأة نوعين جديدين من العلة: القياسية والجدلية، وأما المنهج فيتمثل في الانتقال من العلة التعليمية التي كانت تهدف إلى تعليم اللغة عن طريق الربط بين ظواهرها، والتي كانت طاعية لاسيما في المرحلة الأولى إلى ضرب من العلة النظرية.

وقد مثل هذا التصنيف محلّ جدال، فقد أنكر ابن مضاء القرطبي القبول به، واعترض ابن جني على تقسيم العلة على هذه الشاكلة، فرمى هذا التصنيف بالتكلف وأكد أن هذه الأضرب لا تعدو أن تكون

مراحل في التعليل، واقتراح تصنيفا آخر للعلل وهو ما يؤكّد انّسام. هذه المرحلة بالفلسفة العميقة والتّزوع إلى التّصنيف ولا يصنّف العلم إلا متى اكتمل فيبدو- والخال تلك- أنّنا تجاوزنا مرحلة التّأصيل مع سيبويه إلى التّصنيف مع ثّاعة القرن الرابع الهجري وما يليه، فتعدّدت تصنيفات العلل التّحويّة وتباينت أسس عمليّات التّصنيف ومعاييرها واختلفت آراء الثّاعة في هذه المسألة، وسنتعرض بإيجاز إلى تصنيف ابن جنّي للعلل.

لقد أطال ابن جنّي القول في العلة وأحوالها وأوضاعها وشروطها ووجوه اختصاصها، فأحاط بها من جميع جوانبها فدرس علل التّحوي ووصفها وحلّها وصنّفها، وغايته في ذلك بيان حكمة العرب في لغتهم، فردّ على من وهى عله أو ادّعى ضعفها فكتب فصلا خاصا ردّ فيه على من اعتقد فساد علل التّحويين ووسمه بباب في الردّ على من اعتقد فساد علل التّحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة⁽¹⁾. وقال مدافعا عنها في بقاء الحكم مع زوال العلة، وهذا موضع ربّما أوهم فساد العلة وهو مع التّأمل ضدّ ذلك⁽²⁾، وكان مع ذلك يدعو إلى اختراع العلل يقول: "فكلّ من فرق له عن علة صحيحة وطريق نهجه كان خليل نفسه"⁽³⁾.

وقد صرح ابن جنّي أن السبق في هذا المجال كان لأستاذه أبي علي الفارسي إذ: "خطر له وانتزع من علل النحو ثلث ما وقع منها لسائر النحويين"⁽⁴⁾ ثم إنه بين طبيعة تلك العلل فاعتبرها بنت الطبع لا بنت الشرع فقال: "ولست تجد شيئا مما علل به القوم وجوه الإعراب إلا والنفس تقبله والحس منطو على الاعتراف به، ألا ترى أن عوارض ما يوجد في هذه شيء سبق وقت الشرع وفزع في التحاكم فيه إلى بديهة الطبع فجميع علل النحو إذن مواطنة للطباع وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد"⁽⁵⁾. ويقسم ابن جنّي العلل بحسب عملها فيجعلها موجبة ومجوزة، فيقول: "أعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة أو ما شابه في اللفظ الفضلة ورفع المبتدأ والخبر والفاعل وجر المضاف إليه وغير ذلك، فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصرة بها على تجويزها، وعلى هذا مفاد كلام

1- الخصائص، ج، 1، ص: 184.

2- المصدر نفسه، ج، 1، ص: 157.

3- المصدر نفسه، ج، 1، ص: 190.

4- المصدر نفسه، ص: 208.

5- المصدر نفسه، ج، 1، ص: 51.

العرب، وضرب آخر يسمى علة وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجد من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة إذ لا بد منها وأن كل ممال لعل من تلك الأسباب الستة لك أن تترك إمالاته مع وجودها فيه فهذه إذا علة الجواز ولا علة الوجوب⁽¹⁾. ونتبين من هذا السياق أن العلة النحوية قد تكون ضرورية في بعض صورها، فإذا كانت ضرورية كانت موجبة، وإذا كانت غير ضرورية كانت مجوزة، والعلة المجوزة هي السبب المجوز لوجود الشيء. فابن جني يبدو أنه يفرق بين العلة والسبب، فالأولى للإيجاب والثاني للإجازة، والحكم يدور مع العلة وجودا وعدما ولكنه لا يدور كذلك مع السبب والنحو العربي ملئ بالواجب والجائز جنبا إلى جنب. ويقسمها أيضا على أساس من سلامة الحس وشعور النفس فيقول: "إن علل النحويين على ضربين، أحدهما واجب لا بد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره، والآخر ما يمكن تحمله إلا أنه على تجشم واستكراه له"⁽²⁾. فالعلل عنده من هذا المنطلق نوعان نوع يتقبله العقل وتقبل عليه النفس، ونوع يتقبله العقل ولا تقبله النفس، إلا على تجشم واستكراه. فالأول ما لا بد منه كقلب الألف واوا للضمة قبلها ومنع الابتداء بالساكن والجمع بين الألفين المدتين إذ لا يكون ما قبل الألف إلا مفتوحا، فلو التقت ألفان مدتان لوقعت الثانية بعد ساكن. والضرب الثاني هو ما يمكن النطق به على مشقة كقلب الواو ياء بعد الكسرة.

ويتعرض ابن جني إلى علة العلة فينكرها ويعتبرها شرحا للعللة الأولى يقول: "والذي سماه علة العلة إنما تجوز في اللفظ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتنميط للعللة"⁽³⁾ لأن وجود علة العلة يستلزم وجود العلل الثلاث وما بعدها، وهذا التكلف قد يؤدي إلى تصاعد عدة العلل وهجنة القول. رغم أن البحث في العلل استمر وتواصل غير أن نصيبه من العناية والاهتمام كان أوفر مما سبق، فكثرت فيه المؤلفات وأفردت له وأطيلت موضوعاته واستقصي الكلام عليه حتى أضحى موضوع جدل وخلاف بين النحاة. وقد استفاد النحو في هذه المرحلة من الفكر الفلسفي والجدل الكلامي والنظر الفقهي فقام على الاستقصاء والتحليل والتركيب والاستنباط وضم الأشباه إلى نظائرها بالقياس، وما القياس إلا عملية منطقية خالصة. ويبدو أن هدف التحليل في هذه المرحلة

1- المصدر نفسه، ج1، ص: 164.

2- الخصائص، ج1، ص: 88.

3- المصدر نفسه، ج1، ص: 173.

ثنائي فهو في وجه منه محاولة للربط بين الأحكام والعلل وبناء الأحكام على العلل وجعل العلل سبب في إطرادها وتناسق الظواهر ومن ثم أصبح البحث عن العلة أمراً ضرورياً للنحوي وسابقاً في الوقت ذاته القواعد والظواهر نفسها بمقتضى كون العلة محورا للظواهر والقواعد جميعاً، وهو في الوجه الآخر منه محاولة لتسيق بين العلل النحوية وسعي إلى جعلها جهازاً يربط بين الجزئيات باتساق وانتظام وقد أحدث هذا الأمر تغيراً على مستوى المجالات من خلال نشأة العلل القياسية ولاسيما النظرية الجدلية.

ثم نجد تغيراً على مستوى الموقف من العلل في حد ذاتها وتصورها النحاة لها فقد أدى الإسراف في التعليل والولع في استقصاء العلل وتتبعها إلى ظهور اتجاهين متناقضين في التراث النحوي أما الاتجاه الأول فيقر بأصالة العلل النحوية لأن التعليل مأخوذ أصلاً عن الأعراب في اعتقادهم. لذلك كتب ابن جني باباً أكد فيه أن: "العرب قد أرادت من العلل والأغراض ما نسبناه إليها وحملناه عليها"⁽¹⁾ فيعتبر التعليل ضرورة يفرضها المنهج المتبع في البحث النحوي بل هو حتمية إذ العلة والعلل أسباب خفية للظواهر اللغوية والقواعد النحوية، لذلك فهي أسبق من الظواهر والقواعد جميعاً وليست تابعة لها، ومن ثم فإن الواقع اللغوي بأسره تابع لهذه العلل وليس متبوعاً لها، كما وضح السيوطي هذه المسألة وفصل القول فيها في اقتراحه، ومن هذا المنطلق فقد فند أصحاب هذا الاتجاه القائل بوجاهة التعليل وضرورته ما وجه إلى العلل النحوية من ضعف.

أما الاتجاه الثاني فهو ثورة على التعليل النحوي وتهجم على أسسه إلى حد اعتباره فساداً للتفكير النحوي ويعود هذا التهجم إلى اعتبار التعليل لا يتسم بالأصالة في المنهج ولا الغاية، إذ من المفروض في اعتقادهم الوقوف عند نصوص اللغة وقواعدها ولكن الحاصل أن بعض النحاة ينطلقون من تصور منطقي للغة أو من مجموعة افتراضات لا من القول اللغوي الواقع، هذا من حيث المنهج، أما من حيث الغاية، فقد رأوا أن التعليل أضحى غاية في حد ذاته أو هو في وجه من وجوهه تدليل على ما تتصف به اللغة من حكمة. ومن هذا المنطلق رموا تلك العلل بالضعف لأنها ليست أسباباً حقيقية، وإنما ضرب من التأثير بالنظريات الفلسفية والقواعد المنطقية. وتبدو هذه الثورة واضحة مع ابن مضاء القرطبي في النصف الثاني من

1- الخصائص، ج. 1، ص: 237.

القرن الخامس الهجري في الرد على النحاة. فقد أدى الإيغال في التعليل والتجريد إلى نشأة حركة نحوية مضادة في الأندلس كان على رأسها ابن مضاء القرطبي هاجمت النحاة المشاركة وفندت آرائهم وسخرت من تعليلاتهم. يقول القرطبي مستنكرا استناد النحاة⁽¹⁾ إلى علة الخفة والثقل لتفسير الظواهر الإعرابية وأحكامها "وذلك مثل سؤال السائل عن زيد من قولنا قام زيد: لِمَ رُفِعَ؟ فالصواب أن يقال له كذا نطق به العرب وثبت ذلك بالاستقرار من الكلام المتواتر... ولو أجبت السائل بأن تقول له: للفرق بين الفاعل والمفعول فلم يقنعه وقال: فلم لا تعكس القضية بنصب الفاعل ورفع المفعول؟ قلنا له: لأن الفاعل قليل لأنه لا يكون للفعل إلا فاعل واحد والمفعولات كثيرة الأثقل الذي هو النصب للمفعول لأن الفاعل واحد والمفعولات كثيرة ليقل في كلامهم ما يستقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون، فلا يزيدنا ذلك علما بأن الفاعل مرفوع ولو جهلنا ذلك لم يضرنا جهله إذ قد صح عندنا رفع الفاعل الذي هو مطلوبنا باستقراء المتواتر الذي يوقع به العلم"⁽²⁾. ويبدو أن العلة التي يعتمدها القرطبي من خلال هذا النص هو الاكتفاء بالسمع وهو أصل منهجي كان شائع الاستعمال في المراحل الأولى لنشأة النحو، والغاية الأساسية في وجه من وجوها إقرار بالعلة التعليمية وأخذ بها، أما العلة النظرية فلم ير في استقصائها ضربا من الكشف عن حكمة العرب بقدر ما رآها ضربا من اللغو الذي لا طائل منه، لذلك كانت غايته أن يحذف من النحو "ما يستغني النحوي عنه، وأن ينبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه"⁽³⁾. وقد استثنى من ثورته على العلة النحوية العلة الأولى فقبلها ولم يجد بدا من التسليم بها لأن: "بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب"⁽⁴⁾ فغايتها هي غاية النحو ذاته: معرفة كلام العرب وانتحاء سمته وكأنها ضوابط تحكم النطق وتوجه الاستعمال الصحيح الذي نصيب به المعنى المراد ولكنه

1 - يقول ابن جني أخذا عن الزجاجي: قال أبو إسحاق في رفع الفاعل ونصب المفعول: إنما فعل ذلك للفرق بينهما ثم سأل نفسه فقال: فإن قيل هلا عكست الحال فكانت فرقا أيضا قيل: الذي فعلوه أحزم وذلك أن الفعل لا يكون له أكثر من فاعل واحد وقد يكون له مفعولات كثيرة فرفع الفاعل لقلته ونصب المفعول لكثرتة وذلك ليقول في كلامهم ما يستقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون... (الخصائص، ج. 1، ص: 48) :-

2 - القرطبي، الرد على النحاة، ص: 141، 152.

3 - القرطبي، الرد على النحاة، ص: 85.

4 - المصدر نفسه، ص: 152.